

السكان بدون تسجيل حيوي وأثره على الظواهر الديموغرافية (غجر الجزائر نموذجاً توضيحياً)

الأستاذ : بودور عبد المالك- جامعة الجزائر 2-

البريد الإلكتروني: Rabah.boudour@gmail.com

المقدمة :

أصبحت الجزائر في السنوات الأخيرة قبلة العديد من المهاجرين بمختلف جنسياتهم ولغاتهم وأصولهم، ولكن لوحظ في الآونة الأخيرة أنها أضحت جنة الكثير من الأفارقة والعرب الذين دفعهم الظروف السياسية والاجتماعية إلى مغادرة أوطانهم، لكن ما شد انتباهنا هو تواجد غجر تونسيين في حي الرملي الفوضوي بالجزائر العاصمة، الذين يطالبون بترحيلهم إلى سكنات اجتماعية جديدة بالرغم أنهم دخلاء غير شرعيين على الجزائر وبدون تسجيل حيوي.

أيضا يذكر اسم الغجر بتسمياتهم المحلية المختلفة وفي شتى بلدان العالم، فإنه يثير فضول أغلب السامعين، وذلك لما امتازت به حياتهم من غرابة وطرافة وعناصر جذب⁽¹⁾ وهو ما أحاط حياتهم بالكثير من القصص والافتراضات والأحكام المسبقة والقوالب الجاهزة وشكل صورة نمطية عنهم تسبقهم حيثما حلوا أو طرقتوا الأسماع. فهم قوم عابرون في المكان والتاريخ يعيشون في أماكن متعددة ومتلونة، ويمتهنون مهنا حرفية عديدة، أما لغتهم فهي لغة الشعوب التي يعيشون بجانبها، أو بالقرب منها²، إلى جانب طبيعة حياتهم المتسمة بالترحال وحب اللهو والتسلية والمتعة الأخرى

Abstract

problématique:

Bien que le système de l'état civil est le principal pilier de toute société il n'a pas reçu l'attention requise par certains pouvoir ou par l'autorité concernée , comme dans quelques cas ou certains habitants

حميد الهاشمي. **تكتيف الغجر**. ط 1 ، در المدى للثقافة و النشر، بغداد، 2012، ص 11. ¹
إيلينا ماروشياكوفا وفاسيلين بوبوف. **تاريخ الغجر**. ترجمة محمد المغربي، ط 1، الرياض، 2010، ص 72 ²

restent sans inscription dans tout ce qui se produit de nouveau dans leur vie comme le mariage, la naissance et le décès.

Alors qu'ils se reproduisent en nombre en quête afin d'avoir un revenu élevé pour vivre en toute sécurité en plus de leur mariage précoce qui engendre une augmentation des naissances vu leur longue vie conjugale.

Pour eux le mariage est sacré et se fait par coutumes mais il n'est enregistré dans un organisme gouvernemental en raison d'absence de documents officiels qui prouvent leur identité et celle de leurs ancêtres.

Malgré qu'ils ne possèdent pas d'identité administrative ils émigrent continuellement pour garantir leur vie et leur sécurité. Pour cela nous avons jugé qu'il est utile d'étudier démographiquement cette société à travers cette problématique:

- Quels sont les déterminants des phénomènes démographiques et les propriétés où la population sans inscription dans l'état civil ?.

Sous-questions:

La première question à engendrer les questions suivantes:

- Quel est le type de mariage chez les habitants sans état civil?.
- Quel est le sens du comportement de reproduction d'une population sans une affaire civile? .
- Quel est le type de l'immigration et ses motifs chez les habitants sans état civil?.

Objectif de la recherche:

Cette recherche vise à étudier la population sans état civil (qui se ressemble beaucoup dans les traits et les habitudes des communautés gitans dans d'autres pays du monde) l'étude démographique que sera effectuée en Algérie, en examinant leur situation administrative, sociale et relations avec quelques-uns des phénomènes démographiques tels que la fertilité, l'immigration et le mariage.

Afin de retirer l'ambiguïté et l'ignorance sur cette classe importante de la société.

Mots-clés

Gitans, phénomènes démographique, l'état civil

إن هذه الدراسة تهدف إلى دراسة السكان بدون تسجيل حيوي في الجزائر)
الغجر التونسيين في حي الرمي الفوضوي بالجزائر العاصمة) دراسة ديموغرافية، وذلك
بدراسة وضعيته الإدارية والاجتماعية وعلاقتها بعض الظواهر الديموغرافية كالخصوبة
والهجرة والزواج، إضافة إلى تسليط الضوء وإمالة الضبابية والجهل عن هذه الأقليات
العرقية ووضع صورة حقيقية على الواقع المعاش وما يعانونه من مصاعب، ومحاولة

فك رموز رحيلهم الدائم، وتسلسل اختلاط قبائلهم، وقداصة زواجهم، فشعبيهم ما زال أكثر شعوب العالم مدعاة للدهشة في تاريخ البشرية، ذلك أنهم آخر من يمد العون لعلماء التاريخ والاجتماع الذي ينكبون لدراسة أصلهم وعاداتهم وسلوكهم.

الطرح الإشكالي:

كان الناس في الماضي يولدون وينسبون إلى آبائهم وقبائلهم ويتزوجون وفق طقوس خاصة ووفق عادات وتقاليدهم معينة، وفي بعض الأحيان يهاجرون، ثم يموتون دون أن يتخلف عن هذا كله أية مشكلة، ولكن مع تطور المجتمعات وتعقد حياتها وما يتبع ذلك من مشكلات اجتماعية وسياسية، استوجب وضع نظام الحالة المدنية الذي يعتبر من الأنظمة التي تحضي باهتمام شعوب الأرض المختلفة، نظرا لعلاقته المباشرة بكيان الأمة ووجودها، فبواسطته يتم تتبع مراحل وجود الإنسان منذ ولادته وتطورات حياته إلى وفاته عن طريق تنظيم حالات الميلاد، الزواج والوفاة، وذلك حتى تتمكن الدولة من معرفة ووضع الأفراد الاجتماعية والإدارية.

بالرغم من أن التسجيل الحيوي هو الركيزة الأساسية لأي مجتمع كونه يتعلق بجمع كل الصفات الطبيعية والقانونية للصيقة بالإنسان والتي تلازمه منذ ولادته وإلى غاية وفاته، إلا أنه لم يلقى الاهتمام اللازم من قبل بعض الشعوب أو من قبل سلطاتهم المعنية، مثل ما هو الحال عند السكان بدون تسجيل حيوي بالجزائر (الفجر التونسيين في حي الرمي الفوضوي بالجزائر العاصمة)، الذين يتغاضون عن تسجيل كل ما يطرأ على حياتهم من تطورات كالميلاد والزواج والوفاة، بحيث لا يسجلون ظواهرهم الديموغرافية في سجلات الحالة المدنية الخاصة بالميلاد والزواج والهجرة والوفاة.

هؤلاء السكان يعيشون بالجزائر في عالم أشبه بالأساطير، ظن البعض أن ولوجه محرمًا، واعتبره الكثيرون أنه وقف على أصحابه لا يعرف أسرارهم سواهم، فمنذ أمد بعيد والمحاولات جارية للكشف عن سر تلك الجماعات التي تملك في كل بلد مكانا لها، والتي تعيش مع الحضارة وعلى هامشها في آن واحد دويلات داخل الدول لها كل المقومات إلا مقومات الأرض والحدود.

إن الفجر أناس متفرقون وليس مجموعة من أصل واحدة، إلا أنه لديهم ديمومة حضارية ساعدت على استقرارهم بقدر أكبر من كونهم مجموعة من الناس حافظت على

أصلها⁽¹⁾، فهؤلاء الأقوام أصلا من شعوب الهند وإيران ومناطق وسط وجنوب آسيا هاجروا عن أراضيهم منذ حوالي القرن الرابع ميلادي فلقد قطنوا أوروبا منذ القرن الخامس عشر تتكلم لغة مشتركة ولها عادات وتقاليده متشابهة، فقد قدر عددهم في سنة 1998 م ما بين 40 إلى 45 مليون نسمة، أما في الهند فتتراوح بين 30 إلى 35 مليون نسمة في نفس السنة⁽²⁾.

وقد عرفوا عدة تسميات منها Gitano في فرنسا وTsiganes في ألمانيا، أما في منطقتنا العربية وما جاورها فعرف الغجر عدة تسميات منها النور في بلاد الشام والكاولية في العراق⁽³⁾، وبني هجرس في الجزائر إلا أن الجزائريين يجهلون أصل هذه الشريحة من الناس لكنهم نعتوها بهذه التسميات التي توارثوها عن الأجيال السابقة، ووصفهم بأوصاف بعضها قبيح والبعض الآخر حقير، لا يفقهون معناها في أغلب الأحيان، إذ تختلف التسميات من منطقة لأخرى، لكن هذه لأقلية العرقية يشترك قومهم في أسلوب عيش واحد وموحد، وعادات وتقاليده وثقافة واحدة، فضلا عن نسيج مجتمعهم المترابط، ففي عام 1983 أصدر قسم الدعاية في اللجنة المركزية لرومانيا تقريرا يقيم عمل المفوضية فوجد أن عددا كبيرا من الغجر أصروا على الاحتفاظ بعاداتهم وأفكارهم الرجعية التقليدية⁽⁴⁾.

إن معظم الغجر أميون وعاطلون عن العمل، وهم في أغلب الحالات بدون مأوى لائق، ومعدل أعمارهم أقصر بثلاث مرات من أقرانهم المواطنين بحث نجد أن 70% من غجر إيطاليا يفقدون طفل على الأقل ومعدل وفيات الأطفال بين رحل الغجر الإيرلنديين يتجاوز ثلاث مرات المعدل الوطني⁽⁵⁾، مقابل ذلك نجدهم يتكاثرون بأعداد ضخمة ومفزعة، وهذا من أجل ضمان أسر قوية من حيث البناء السكاني والاجتماعي، تغذي متطلباتهم المعيشية والأمنية والبشرية، فهم يميلون إلى كثرة الإنجاب الذي يزيد من شأنه نسبة المواليد العامة.

عبادة الكحيلة، الزط والأصول الأولى لتاريخ الغجر، دار مدبولي، القاهرة، 1993، ص 83.

علي عرايسي، الأقلية الغجرية في أوروبا، نقلا عن المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 106، 2006، الإمارات، سنة 1998، ص 138.

عبادة كحيلة، نفس المرجع السابق، ص 70.

إيزابيل فونيسكا، سيرة الغجر، ترجمة عابد إسماعيل، دار التكوين، دمشق، 2006، ص 360.

نفس المرجع السابق، ص 18.

إضافة على ذلك حدوث الزواج في سن مبكر قد يؤدي غالبا إلى الزيادة في الإنجاب من جراء طول فترة الحياة الزوجية، والزواج عند العجز أمر مقدس ويتم عن طريق العرف العجري، ولا يسجل في أي هيئة حكومية (البلدية – المحكمة) نظرا لافتقارهم للأوراق الرسمية التي تثبت هويتهم أو هوية أسلافهم ويفضلون الزواج المبكر لحماية الشخص من الزلل، ودعما للروابط والعلاقات بين الأسر العجرية وحفاظا على النسل العجري.

وعلى الرغم من عدم امتلاكهم لأية هوية إدارية وإن وجدت فإنها مفترضة ذاتيا أو منتحلة⁽¹⁾، نجدهم في ترحال مستمر بحيث يحظى العجري بأعلى درجات الحرية من حيث التمتع بميزة الهجرة من منطقة لأخرى داخل القطر الواحد، إلا أن هذه الهجرة تدخل ضمن نطاق الترحال المستمر بالفطرة أو بعدم السماح لهم بالإقامة من الطرف السكان المحليين، ومهما تعددت أسباب الهجرة إلا أن الدافع قد يبقى واحد وهو ضمان المتطلبات المعيشية والأمنية، التي تغذي غريزة العجري في إعادة ابتكار الذات بصفة مستمرة من أجل البقاء⁽²⁾، ففي سنة 1962 سجلت عودة ضخمة لعجز الجزائر إلى فرنسا بسبب إبرام اتفاقية بين فرنسا ويوغسلافيا حول اليد العاملة⁽³⁾، وبهذا كله ومع ما وصلت الكتابات الحديثة في عالم العجريات* إلى أنه هناك ضبابية وغموض وجهل لهذه الجماعة العرقية.

وعلى ضوء ما سبق تتمحور الإشكالية التي تقود هذا البحث حول:

ما هي محددات وخصائص الظواهر الديموغرافية عند المجتمع العجري الجزائري؟.

ولتفكيك جوانب هذه الدراية ارتأينا أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو نمط الزواج عند عجز الجزائر؟.
- ما هو اتجاه السلوك الإنجابي عند عجز الجزائر؟.
- ما هو نوع الهجرة ودوافعها عند عجز الجزائر؟.

¹ إيزابيل فونيسكا، نفس المرجع السابق، ص 277.

² نفس المرجع السابق، ص 136.

³ علي عرايسي، نفس المرجع السابق، ص 134.

* علم العجريات: علم يهتم بدراسة العجز في العالم إثنوغرافيا وتاريخيا وجغرافيا وديموغرافيا، والمختص في هذا المجال "عالم العجريات".

من خلال التساؤل الرئيسي فلا بد من فرضية رئيسية والمتمثلة في:
وضعية غجر الجزائر الاجتماعية والإدارية تؤدي بهم إلى الزواج العرفي وإلى
الزيادة في الإنجاب وإلى الهجرة الداخلية.
وكذلك من خلال التساؤلات الفرعية الناجمة عن التساؤل الرئيسي فإنه نتج عنها
فرضيات جزئية للفرضية الرئيسية تجلت فيما يلي:
1 افتقار الغجر للهوية الإدارية وبعض الخصائص الثقافية* يؤدي بهم إلى الزواج
العرفي.

2 الزواج المبكر يؤدي إلى الزيادة في الإنجاب عند الغجر.

3 البحث عن المتطلبات المعيشية يؤدي إلى الهجرة الداخلية عند الغجر.

بعد تحليل وإثراء متغيرات البحث نظريا، وإعداد أداة لجمع البيانات وتطبيقها على
عينة من 80 شخص بدون تسجيل حيوي من الغجر المقيمين في بلدية جسر قسنطينة
بالجزائر العاصمة، وبعد جمع البيانات ومعالجتها إحصائيا وعرضها وتحليلها وتفسيرها
ومناقشتها بالاعتماد على التناول النظري، توصلت نتائج الدراسة إلى استنتاج عام مفاده
كالتالي:

الاستنتاج العام للدراسة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الكشف عن محددات وخصائص الظواهر
الديموغرافية عند السكان بدون تسجيل حيوي، بحيث تطرقنا إلى بعض الأقليات العرقية
الغامضة من غجر الجزائر، وذلك بالتركيز على وضعيتهم الاجتماعية والإدارية وعلاقتها
بالظواهر الديموغرافية والمتمثلة في الزواج والخصوبة والهجرة، حيث توصلنا من خلال
تحليل البيانات إلى ما يلي:

- أن معظم الغجر في جسر قسنطينة أميون وذلك بنسبة 82.5% وهذا نتيجة ضعف الدافع
النفسي لأبنائهم في دخول المدارس وكذلك إلى قرار الآباء بعدم إرسال أبنائهم إليها، فالمدرسة
منطلق مرفوض عندهم، وتعوض الدراسة عندهم بالشغل (التسول- قراءة الكف) خاصة
عند الإناث فقد قدرت نسبة النساء المشتغلات بـ 88.75% وهذا راجع إلى كون المرأة عندهم
العمود الفقري لأسرتها في البنية الاقتصادية واعتبارها المصدر الوحيد للدخل الذي تحصل
عليه عن طريق التسول وقراءة الكف وذلك بنسبة 97.18%، وهذا كله من أجل تلبية
حاجيات أسرتها الممتدة بحيث قدرت نسبة أسرهم الممتدة 82.50%، وذلك نتيجة العصبية
القبلية التي تفرض عليهم هذا النوع من الأسرة، بحيث تعتبر الأسرة النووية عندهم نوع من

التفكك الأسري الذي يؤدي إلى اضمحلال الحضارات والمجتمعات، لكن هذه العصبية ونمط حياتهم القائم على التنقل جعلهم في شتات دائم مما جعلهم يتغاضون عن تسجيل ما يطرأ على حياتهم من تطورات كالميلاد والزواج والوفاة، أي أنهم لا يسجلون ظواهرهم الديموغرافية في سجلات الحالة المدنية، بحيث أوضحت الدراسة أن 96.25% منهم غير مقيدين في سجلات الحالة المدنية وذلك نتيجة رفضهم التعامل مع الإدارات وعدم الالتزام والخضوع لأي قانون من قوانينها، هذا كله أدى بهم إلى فقدان حقهم في امتلاك أي جنسية وذلك بنسبة 100%، فضلا عن عدم حيازتهم لأي وثيقة تثبت هويتهم وذلك بنسبة 96.25%، أما فيما يخص الزواج فهم يفضلون الزواج المبكر وذلك بنسبة 98.75% وهذا من أجل ضمان فترة طويلة للإنجاب الذي يسمح بدوره في توسيع الروابط والعلاقات الاجتماعية بين أسرهم وحفاظا على نسلهم البشري.

فضلا على أن أغلب عقود زواجهم تكون عن طريق العرف أي أنه لا يوثق بأي وثيقة رسمية في سجلات الحالة المدنية وذلك بنسبة 100%، كما أثبتت الدراسة أن كل الذين لا يملكون هوية قد كان زواجهم عرفي 100%، وهذا التصرف الغير القانوني منهم أساسه عدم استيفاء شرط من شروط الزواج القانونية (بطاقة الهوية أو شهادة الميلاد)، فضلا أن 96.25% ممن لا يحوزون الجنسية قد كان زواجهم عرفي، أي أن السبب الوجيه لعقد زواجهم عرفيا هو افتقارهم إلى وثائق الهوية التي يبني عليها عقد الزواج القانوني.

كما لعب المستوى التعليمي دورا كبيرا في اتجاههم نحو الزواج العرفي إذ تبين أن 96.97% من الأميين كان زواجهم عرفيا، لأن الأمية كانت بمثابة الحاجز الذي يحول بين ماضيهم وحاضرهم، فضلا عن عدم وعيهم بحقوقهم المدنية وبالقوانين التي تخدمهم والتي قد تؤدي إلى امتلاكهم لأي وثيقة هوية يستطيعون من خلالها توثيق زواجهم إداريا.

إذا من خلال ما سبق يتضح صحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن افتقار الغجر إلى أي هوية إدارية وبعض الخصائص الثقافية تؤدي بهم إلى الزواج العرفي.

وبما أن الرغبة في الحياة والرغبة في الزواج والتناسل والمحافظة على النوع البشري غريزة بشرية، فإن الإنجاب هو المحرك الأساسي لهذه الرغبة، فإنجاب الأطفال عند المجتمعات الغجرية دلالة عن القدرة على الإنجاب عند الرجال والقابلية للإخصاب لدى النساء، ودلالة على نجاح نظام الزواج عندهم، والذي يعتبر المؤسسة الوحيدة والسليمة التي يتكاثر بها الغجر بكافة مللهم، وإن الشذوذ عند هذه القاعدة في المؤسسة الزوجية من قبل البنات أو الشباب يعرضهما إلى ضغوطات اجتماعية.

- بحيث أوضحت لنا الدراسة أن السن عند أول زواج له علاقة بالسلوك الإنجابي للوالدين حيث تبين أن 77.5% من المبحوثين الذين تزوجوا في سن مبكر ما بين (15-20) سنة قد كان السبب وراء زواجهم هو إنجاب أكبر عدد من الأطفال، بحيث أن زواجهم في سن مبكر يضمن لهم طول فترة المعاشرة الزوجية التي تؤدي بدورها إلى الزيادة في نسب الإنجاب، حيث تبين أن 83.67% من الذين تزوجوا في نفس الفئة العمرية كان الهدف الحقيقي وراء هذا الزواج هو إنجاب الأطفال، فهم ينظرون إلى أطفالهم نظرة إنتاجية أكثر منها استهلاكية بنسبة 91.84 %، إذا فهم يعتبرون الأطفال وسيلة اقتصادية محضة والإنجاب عندهم تجارة مربحة لا بد من الاستثمار فيها مبكرا من أجل النيل بثمارها والحفاظ عليها، ممتنعين عن استعمال الوسائل التي تحددها مثلا: وسائل منع الحمل، الإجهاض..الخ.

فقد تبين أن كل الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين (15-25) سنة لم يستعملوا وسائل منع الحمل، وذلك من أجل إنجاب عدد أكبر من الأطفال بنسبة 100%، وهذا ما يفسر العدد الكبير لأبنائهم حيث تبين أنه 33.75% من أفراد العينة قد أنجبوا ما بين (10-12) أطفال أي أن متوسط عدد أطفالهم يتراوح ما بين 7.87 طفل لكل أسرة.

كما تبين فيما يخص السن عند أول إنجاب أن الأفراد الذين أنجبوا في الفئة العمرية المبكرة ما بين (15-20) سنة هم أعلى الأفراد الذين كانت عدد أطفالهم يتراوح ما بين 10-12 أطفال وذلك بنسبة 44.44% هذا ما يثبت بأن هؤلاء السكان يعتبرون أن إنجاب الخلف قوة اقتصادية لا بد من الإكثار منها بالزواج مبكرا.

وما يدعم ذلك بشكل أكبر هو أن جل المبحوثين قد أنجبوا عدد لا بأس به من الأطفال على الرغم من صغر سنهم، بحيث قدرت نسبة أفراد العينة الذين يتراوح سنهم الحالي ما بين (15-25) سنة وقد أنجبوا ما بين (7 إلى 9) أطفال بـ 23.08 %، أي تقريبا بمعدل طفل كل سنة، وهذا كله يثبت صحة الفرضية الثانية والتي مفادها أن الزواج المبكر يؤدي إلى الزيادة في الإنجاب عند الغجر.

- بالإضافة إلى تأثير الهوية الإدارية على نوع عقد الزواج وتأثير الزواج المبكر على السلوك الإنجابي، فقد قادتنا الدراسة إلى أنه هناك علاقة وطيدة بين المتطلبات المعيشية للأفراد وهجرتهم، بحيث يعرف الغجر حركات سكانية واسعة النطاق، ناتجة عن تشتتهم وتعلقهم بنمط حياتهم القائم على التنقل والتجوال، فهم ينتقلون ويهاجرون من منطقة لأخرى أو من بلد لآخر وفق عوامل طارئة وأخرى جاذبة تخدم متطلباتهم ورغباتهم وغرائزهم.

- بحيث قادتنا الدراسة إلى أن جل الفجر تكون هجرتهم داخلية بنسبة 91.25% وذلك لما لا تتطلبه هذه الهجرة من مشاكل التأشيرة والحدود والجمارك والوثائق اللازمة للقيام بنوع آخر من الهجرة.

أما فيما يخص السبب الرئيسي وراء هجرة الفجر بصفة عامة فقد وجد أن جل المبحوثين كان السبب وراء هجرتهم الداخلية هو البحث عن المتطلبات المعيشية التي تخدم نفعهم الاقتصادي بالدرجة الأولى بنسبة 94.64%، فهم لا يرتحلون إلا بعد أن يحددوا أهدافهم ويختارون المكان والزمان المناسبين لتنفيذ ما استقر عليه رأيهم تحقيق متطلباتهم، وما يدعم ذلك بشكل كبير هو أن جل المبحوثين الذي كان السبب الرئيسي وراء هجرتهم إلى جسر قسنطينة هو توفر الظروف المعيشية وذلك بنسبة 92.21%، وما يؤكد وجود ما استقرت عليه هجرتهم هو الرغبة الشديدة في استقرارهم بهذه المنطقة التي ارتأوا أنها تغدي فعلا مصالحهم، بحيث أن جل أفراد العينة الذين كانت هجرتهم داخلية قد قرروا الاستقرار وذلك بنسبة 91.80% وكان السبب الرئيسي وراء استقرارهم هو توفر الظروف المعيشية وذلك بنسبة 93.33%.

إذا وبعد ما استقر رأيهم على وجود الظروف المعيشية الملائمة والمناخ الاقتصادي المغذي للعيش هاجر جل أفراد العينة إلى جسر قسنطينة بمعية أهلهم بنسبة 97.30% راغبين في تحقيق الأمن الاقتصادي لأسرهم خاصة وأن جسر قسنطينة منطقة حضرية تجارية متواجدة في المدينة، بما أنهم يفضلون الهجرة إلى المدن أكثر من القرى، بحيث أن جل المبحوثين الذين هاجروا فضلوا الهجرة إلى المدن وذلك بنسبة 93.94%، وذلك لما تحتويه المدن من ظروف معيشية ملائمة، فضلا عن البنى الاقتصادية القوية مقارنة بالبنى الاقتصادية الهشة في القرى.

إذا من خلال ذلك تتبين صحة الفرضية الثالثة والتي مفادها أن البحث عن المتطلبات المعيشية يؤدي إلى الهجرة الداخلية عند الفجر.

ومن هذا كله تبين صحة الفرضية الرئيسية والتي مفادها:

وضعية غجر الجزائر الاجتماعية والإدارية تؤدي بهم إلى الزواج العرفي وإلى الزيادة في الإنجاب و للهجرة الداخلية.